



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

قرار ترامب بنشر قوات الحرس الوطني في واشنطن

الأبعاد وردود الأفعال والتداعيات



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في 11 أغسطس 2025، فرض سيطرة اتحادية مباشرة على شرطة العاصمة واشنطن، مقرونًا بنشر وحدات من الحرس الوطني تحت إشراف وزارة الدفاع. وقد برّر هذه الخطوة بوجود "موجة من الجريمة والعصابات"، معتبراً أنها تهدد النظام العام وتستوجب تدخلاً استثنائياً.

تزامن القرار مع حشد أمني واسع شمل عناصر من أكثر من اثنتي عشرة وكالة فيدرالية، إذ دفعت الإدارة بمئات العناصر من أكثر من اثنتي عشرة وكالة اتحادية، بينها مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وإدارة الهجرة والجمارك، ومكافحة المخدرات، ومكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات، بما عزز من مظاهر العسكرة ودمج الموارد الأمنية تحت سلطة مركزية واحدة. كما وقعّ ترامب أمراً تنفيذياً بإنشاء وحدة متخصصة من الحرس الوطني بسلطات إنفاذ القانون الفيدرالي، وهو ما شكل سابقة في تاريخ دوره التقليدي المرتبط بالكوارث والطوارئ.

وتدل هذه الإجراءات على إعادة تعريف دور الحرس الوطني ليصبح أداة جاهزة للتدخل السريع في أي ولاية يراها البيت الأبيض مهددة بالاضطراب، بما يؤسس لنموذج أمني - فيدرالي دائم يتجاوز كونه مجرد استجابة ظرفية.

ويتناول هذا التقرير الأبعاد القانونية والسياسية التي في ضوئها اتخذت تلك القرارات، وكذلك المواقف وردود الفعل المختلفة، فضلاً عن التداعيات المحتملة التي قد تؤول إليها مثل تلك القرارات.

أولاً: الأبعاد القانونية والسياسية لقرار ترامب:

يمثل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنشر الحرس الوطني في واشنطن تصعيداً جديداً في تدخله المباشر بشؤون المدن ذات الميول الديمقراطية، ما أثار اتهامات له بـ "اختلاق أزمة سياسية" لتوسيع صلاحياته الرئاسية. ويستند ترامب في خطوته إلى البند 12406 من الباب العاشر للقانون الفيدرالي الذي يجيز للرئيس نشر الحرس الوطني في حالات الغزو أو التمرد أو لتنفيذ القوانين الفيدرالية.

ورغم تبريره القرار بارتفاع معدلات الجريمة والتشرد وسوء الإدارة المالية، أظهرت تقارير وزارة العدل أن جرائم العنف في 2024 سجلت أدنى مستوياتها منذ ثلاثة عقود، بما يناقض رواية الإدارة الجمهورية ويكشف دلالاتها السياسية، خصوصاً أن العاصمة تخضع لسلطة الكونجرس، وتعد ساحة صراع مفتوحة بين الجمهوريين والديمقراطيين.

القرار ليس معزولاً؛ إذ سبقه تدخل مشابه في كاليفورنيا لمواجهة احتجاجات رغم رفض الحاكم الديمقراطي، ما يعكس توجهًا متكرراً لتجاوز سلطات حكام الولايات. وقانونياً، يتمتع الرئيس بسلطة مباشرة على الحرس الوطني في واشنطن (نحو 2700 عنصر)، بخلاف الولايات التي يحتفظ حكامها بسلطة نشره. لكن يظل تدخل الجيش النظامي في الأمن المدني محظوراً بموجب قانون بوس كوميئاتوس، فيما يكرس الباب 32 ازدواجية معقدة بين خضوع الحرس الوطني لسلطات الولايات وتمويله الفيدرالي، وهو ما يفتح الباب أمام مزيد من الجدل القانوني والسياسي حول حدود سلطة الرئيس.



ثانيًا: الولايات التي شملها التدخل الفيدرالي:

شكّل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنشر قوات الحرس الوطني في عدد من الولايات والمدن الأمريكية، محطة جديدة في مسار التوتر بين الإدارة الفيدرالية والسلطات المحلية، خصوصاً في المناطق ذات الغالبية الديمقراطية. وجاءت هذه القرارات تحت مبررات "استعادة الأمن" و"مكافحة الجريمة"، رغم تباين المؤشرات الرسمية حول معدلات الجريمة في تلك المدن، ما جعل الخطوة تُقرأ سياسياً أكثر مما تُقرأ أمنياً.

■ واشنطن:

مثّلت واشنطن العاصمة النموذج الأوضح لنهج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في توظيف أدوات الأمن الفيدرالي لتعزيز حضوره السياسي في مواجهة المدن ذات الأغلبية الديمقراطية. فبرغم المؤشرات الرسمية التي أكدت تراجع معدلات الجريمة إلى أدنى مستوياتها منذ ثلاثة عقود، صوّر ترامب العاصمة باعتبارها "مدينة غارقة في الجريمة" تحتاج إلى تدخل مباشر من السلطة الفيدرالية.

ففي 11 أغسطس 2025، أعلن ترامب إخضاع شرطة العاصمة لإشراف اتحادي مباشر، مقروناً بإزالة قوات من الحرس الوطني تحت مبرر مواجهة "عصابات ومجرمين خطيرين". وقد جاء هذا القرار في سياق أوسع؛ حيث طلب ترامب من حكام الولايات الجمهورية إرسال تعزيزات عسكرية إلى واشنطن، وهو ما استجابت له ولايات مثل وست فرجينيا وساوث كارولينا وأوهايو وتينيسي، ليرتفع بذلك عدد قوات الحرس الوطني المنتشرة في العاصمة إلى نحو ألفي عنصر.

ورغم أن إدارة ترامب اعتبرت نشر هذه القوات خطوة لاستعادة "القانون والنظام"، فإن مسؤولي العاصمة وعلى رأسهم العمدة الديمقراطية موريل باوزر رفضوا تلك المبررات، مؤكدين أن جرائم العنف في عام 2024 بلغت أدنى مستوى لها منذ ثلاثين عاماً، بعد موجة ارتفاع حادة شهدتها عام 2023. ويدعم ذلك بيانات وزارة العدل التي أظهرت انخفاضاً كبيراً في جرائم السطو وسرقة السيارات بالإكراه بنسبة تقارب 50% في عام 2024، مع استمرار التراجع في 2025.

ومع ذلك، ظل ترامب مُصرّاً على تصوير العاصمة كبؤرة للجريمة والتشرد، معتبراً أن تدخله الفيدرالي هو الذي أدى إلى "اختفاء الجريمة". كذلك، أثّرت خلافات حول طبيعة الجناة: حيث أظهرت البيانات أن أكثر من نصف المتهمين في قضايا السطو هم من القاصرين، ما فتح جدلاً جديداً حول العقوبات المشددة التي تسعى إدارة ترامب لفرضها، مقابل الدعوات المحلية إلى تبني مقاربات إصلاحية بديلة. وبذلك، تحولت العاصمة إلى ساحة صراع بين الرئيس وسعيه لفرض سلطته الاتحادية على مدينة ذات وضع دستوري خاص، في مواجهة مؤسسات محلية ديمقراطية، وفي ظل معطيات تناقض الرواية الرسمية للبيت الأبيض.

■ ولاية ميريلاند (مدينة بالتيمور):

لوّح ترامب يوم 24 أغسطس 2025 بإمكانية إرسال قوات الحرس الوطني إلى بالتيمور، واصفاً إياها بأنها "المعقل الأخير للديمقراطيين" في الولاية. وأكد عبر منصته تروث سوشال استعدادة لدعم حاكم الولاية ويس مور، على غرار ما حدث في كاليفورنيا، معتبراً أن تدخله يندرج في سياق "مساعدة الولايات غير القادرة على ضبط الأمن".

▪ ولاية إلينوي (مدينة شيكاغو):

تُعد مدينة شيكاغو المحطة الجديدة في مسار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو توسيع نطاق التدخل الفيدرالي في المدن ذات الأغلبية الديمقراطية. ففي 23 أغسطس 2024، كشفت صحيفة واشنطن بوست أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنтажون) تعكف على إعداد خطة لنشر آلاف من عناصر الحرس الوطني في شيكاغو ابتداءً من سبتمبر، في خطوة وُصفت بأنها استمرار للنهج الذي اعتمدته ترامب سابقاً في كلٍّ من لوس أنجلوس وواشنطن العاصمة؛ حيث استُخدمت قوات الحرس الوطني وحتى وحدات من مشاة البحرية لمواجهة الاضطرابات، رغم اعتراض القادة المحليين.

وقد أكد ترامب بنفسه أن "شيكاغو هي الهدف القادم"، مهاجماً رئيس بلديتها الديمقراطي براندون جونسون، وواصفاً إياه بأنه "غير مؤهل تماماً". وبحسب البيت الأبيض، فإن الهدف من هذه الخطة هو "تصحيح حالة الفوضى" التي يزعم ترامب أنها تهيمن على المدينة، رغم غياب أي إعلان رسمي عن حالة طوارئ من جانب سلطات ولاية إلينوي؛ حيث شدد الحاكم على أنه "لا توجد أي ظروف تستدعي نشر الحرس الوطني أو أي قوات عسكرية أخرى".

هذا التوجه يعكس تصميم إدارة ترامب على توظيف الأدوات العسكرية داخل الحدود الأمريكية كأداة لضبط الأمن ومكافحة ما يصفه بـ "الجريمة والفوضى والتشرد والهجرة غير الشرعية"، متجاوزاً بذلك الاعتراضات المحلية ومكرساً لنهج العسكرة الاتحادية الذي يُثير مخاوف متزايدة بشأن تقويض صلاحيات الولايات وتعميق الاستقطاب السياسي بين البيت الأبيض والحكومات المحلية الديمقراطية.

▪ ولاية كاليفورنيا:

تُعد كاليفورنيا المثال الأبرز لتصاعد الصدام بين ترامب وحكام الولايات الديمقراطية. ففي يونيو 2025، أصدر أوامر بنشر نحو خمسة آلاف جندي من الحرس الوطني في مدينة لوس أنجلوس، بذريعة مواجهة احتجاجات مرتبطة بسياساته تجاه الهجرة غير النظامية. وقد اعتُبرت هذه السابقة أول حالة منذ عام 1965 يتم فيها نشر الحرس الوطني رغم رفض حاكم الولاية. ورد الحاكم جافين نيوسوم بعنف، متهماً ترامب بممارسة "عسكرة المدن الأمريكية"، واستغلال الأزمات لأغراض سياسية.

ثالثًا: المواقف وردود الأفعال تجاه قرار نشر قوات الحرس الوطني:

أثار قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنشر قوات الحرس الوطني في مدن أمريكية جدلاً واسعاً، إذ انقسمت المواقف بين مؤيدين اعتبروا الخطوة ضرورة لحفظ الأمن، ومعارضين وصفوها بأنها تمثل نزعة استبدادية وتقويضاً لصلاحيات السلطات المحلية.

■ الموقف الرئاسي:

دافع الرئيس ترامب عن خطته، مؤكداً أنها تهدف إلى "استعادة الأمن في المدن الغارقة في الفوضى"، ومشيراً إلى أن التجربة في واشنطن أثبتت نجاحها بعد ما وصفه بتراجع الجريمة. كما لمح إلى توسيع نطاق التدخل ليشمل مدينتي شيكاغو ونيويورك، معتبراً أن هذه المدن "تُدار بشكل سيئ من قبل الديمقراطيين". وبحسب موقع Axios، تأتي هذه الحملة في وقت تُظهر فيه استطلاعات الرأي أن غالبية الأمريكيين ينظرون إلى ترامب باعتباره "ديكتاتوراً خطراً"، ما يشير تساؤلات حول دوافعه السياسية.

■ موقف المؤسسات الفيدرالية:

التزمت وزارة الدفاع الأمريكية الحذر في التعامل مع القرار. فقد أشار البنتاغون إلى أنه "جهة تخطيطية" تعد خيارات لحماية الأصول الفيدرالية، من دون الدخول في تفاصيل بشأن عمليات محتملة. وأكدت تقارير إعلامية أن الوزارة تعمل بالفعل على خطط لتعبئة آلاف من أفراد الحرس الوطني اعتباراً من سبتمبر، في إطار حملة موسعة لمكافحة "الجريمة والتشرد والهجرة غير الشرعية"، وفق تصريحات البيت الأبيض.

■ المواقف الديمقراطية المعارضة:

هاجم الديمقراطيون: سواء على المستوى الحزبي أم المحلي، سياسة ترامب معتبرينها عسكرة مرفوضة للحياة المدنية. فقد وصف السيناتور إد ماركس (ديمقراطي- ماساتشوستس) الخطوة بأنها "تصرف ديكتاتوري يهدف لصرف الأنظار عن تراجع شعبية الرئيس"، داعياً إلى رفض الصمت أمام ما وصفه بـ "إدارة استبدادية". كما ناشدت حكمة ولاية كانساس لورا كيللي، بصفتها رئيسة رابطة الحكام الديمقراطيين، زملاءها في الولايات الأخرى بعدم الرضوخ لمحاولات البيت الأبيض توظيف قوات الحرس الوطني في خدمة "أجندة سياسية خطيرة"، مؤكدة أن نشر قوات في ولايات أخرى دون موافقة حكامها يقوض المهام الأصلية للحرس ويهدد بمفاقمة الانقسام الداخلي.

وقد تركزت الانتقادات بشكل خاص في الولايات المستهدفة. ففي إلينوي، أكد الحاكم جيه. بي. بريتزكر أن "ترامب يحاول اختلاق أزمة لتبرير إساءة استخدام سلطته"، مشدداً على عدم وجود أي طارئ يستدعي تدخلاً عسكرياً. أما رئيس بلدية شيكاغو براندون جونسون فاعتبر أن الخطوة "غير قانونية وغير مبررة وغير منسقة"، لافتاً إلى أن معدلات الجريمة في المدينة شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال العام الماضي. وفي ميريلاند، رفض الحاكم ويس مور فكرة نشر قوات في بالتيمور، واعتبرها "استفزازية" وسخر من ترامب بدعوته للسير معه في شوارع المدينة لمشاهدة الانخفاض التاريخي في معدلات الجريمة.

رابعًا: التداعيات المحتملة لقرار نشر قوات الحرس الوطني:

إعادة تعريف العلاقة بين المركز والولايات:

قرار ترامب قد يشكل سابقة تسمح لأي رئيس مستقبلي بتجاوز حكام الولايات بسهولة أكبر؛ بحجة "الأمن القومي" أو "حماية المواطنين". هذا يُعيد النقاش التاريخي حول مدى استقلالية الولايات داخل الاتحاد، وقد يفتح الباب أمام نزاعات قضائية متكررة بين البيت الأبيض والمحاكم الفيدرالية، ما يخلق بيئة سياسية مضطربة تهدد استقرار النظام الفيدرالي على المدى الطويل.

(1) تعميق الانقسام الاجتماعي العرقي:

يُظهر التاريخ الأمريكي أن تدخلات الحرس الوطني غالبًا ما ترتبط بالأزمات العرقية (كما حدث في الستينيات). ومع تركيز معظم التدخلات في مدن ذات أغلبية من الأقليات (الأمريكيين الأفارقة واللاتينيين)، فإن الخطوة قد تُفسر على أنها استهداف ممنهج، ما يغذي خطاب "التمييز المؤسسي" ويزيد الاحتقان بين الأقليات والسلطة الفيدرالية.

(2) تسييس المؤسسة العسكرية:

إقحام الحرس الوطني ووحدات أمنية في قضايا محلية ذات طابع سياسي قد يضع المؤسسة العسكرية في قلب الاستقطاب الحزبي. هذا يهدد حياديتها التاريخية، ويخلق بيئة قد تتأثر فيها مهام الجيش والحرس الوطني بالمصالح الانتخابية، وهو ما ينعكس سلبًا على ثقة الرأي العام في حيادية مؤسسات الأمن القومي كذلك، فإن إحلال الحرس الوطني محل الشرطة أو إشراف البيت الأبيض المباشر على أجهزة الأمن المحلية قد يقوض مكانة مؤسسات إنفاذ القانون التقليدية (شرطة الولايات والمدن).

(3) انعكاسات انتخابية مباشرة:

من الواضح أن ترامب يوظف ملف الأمن والجريمة كأداة انتخابية لاستقطاب الطبقة الوسطى والناخبين المترددين. ورغم أن هذا النهج قد يمنحه دعمًا قصير الأمد بين القواعد الجمهورية، إلا أن استمرار تصوير المدن الديمقراطية كمناطق "منهارة" قد يثير قلق الناخبين المستقلين ويؤدي إلى نتائج عكسية.

(4) تآكل صورة الولايات المتحدة:

يعكس مشهد عسكري المدن الأمريكية وتوظيف الجيش في الشؤون المدنية صورة مرتبكة عن الديمقراطية الأمريكية في الخارج، خاصة إذا ما قُورنت بخطاب واشنطن حول دعم حقوق الإنسان والحريات في الدول الأخرى. واستمرار هذه السياسات قد يضعف من مصداقية الولايات المتحدة كمرجعية ديمقراطية.

الخلاصة

يمثل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نشر الحرس الوطني في المدن الديمقراطية تحولاً جوهرياً في إدارة الأمن الداخلي، إذ يعيد الجدل حول حدود الفيدرالية وتوازن السلطات بين الحكومة المركزية والولايات. كما يعكس ميلاً متزايداً نحو عسكرة المدن وتقليص دور الشرطة المحلية، بما يهدد الشرعية المدنية ويعمق الانقسامات المجتمعية.

واقطصادياً، يثير القرار مخاوف المستثمرين ويهدد بثقة الأسواق، فيما يضعف خارجياً صورة واشنطن كمدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما سياسياً، فيحمل آثاراً انتخابية مزدوجة، بين جذب بعض القاعدة القلقة من الجريمة وتنفير قطاعات أوسع من المستقلين والطبقة الوسطى.

وفي المجمل، يكرّس هذا التوجه منطقاً سلطوياً أمنياً على حساب الحلول الاجتماعية، ما يجعله نقطة انعطاف خطيرة في مستقبل الفيدرالية الأمريكية.





مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو